

# حكم إقامة المآتم وأجور القراء

بحث لفضيلة الشيخ الدكتور علي الشريف

## مقدمة

بقلم أحمد بن محمد الشرقاوي<sup>1</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله  
وصحبه ومن والاه .

وبعد : فهذه رسالة موجزة لشيخني وأستاذي الدكتور على  
الشريف ، حول موقف الإسلام من بدعة المآثم :  
تلك البدعة الشائعة في بعض البلدان لدى كثير من  
العوام ، بل وبعض المتعلمين ، مع كونها من عادات  
الجاهلية التي حرمها الإسلام ، ومع ما فيها من إضاعة  
الدين والمال والوقت والجهد .

فترى الناس في بعض البلدان الإسلامية إذا فقدوا حبيبا  
أقاموا المآثم ونصبوا الولاثم ، وأنفقوا الآلاف ، وصموا  
أذانهم عن صوت الدعاة المخلصين الغيورين الذين  
يحاربون تلك البدع وينكرون على أصحابها وينصحون  
بالتمسك بالسنة وإحيائها سيما في الأحوال التي تطرأ على  
الإنسان من أفراح وأتراح ، فيعلو صوت التقليد الأعمى  
والتفاخر المقيت والتباهي الكاذب ، ويقدم مراعاة  
الخواطر ومداراة الناس وإرضائهم ، والبذخ على حساب "   
الميت " يقدم ذلك على الحرص على ما ينفعه ، ويرضى  
الله ورسوله وصالح المؤمنين ، فلو كان أهل الميت محبين  
له مخلصين لذكراه لبحثوا عما ينفعه من قضاء دينه  
والتصدق عليه والاستغفار له ورعاية أولاده والسعي على  
أرملته ، ولكنها المظاهر الكاذبة والتقاليد البالية هي الغالبة  
على من لا خلاق لهم .

وأعظم من مصيبة الموت : مصيبة الخميس والأربعين حيث  
يجتمع أهل الميت ومعهم الأقارب والأصدقاء والمحبين بعد  
أول خميس يمر على الميت ويسميه العوام في بعض البلاد  
" خميس الطين " ، وبعده الخميس الصغير ويليه الخميس  
الكبير ، وربما استعانوا فيه بمقرئ وأقاموا فيه الولاثم  
والعزائم وعطلوا فيه المصالح ، وضيعوا الأوقات في البدع

<sup>1</sup> - أحد تلامذة الدكتور علي الشريف

والخرافات في زمن صار الوقت يحسب فيه " بالفيمتو  
ثانية " ومع ذلك فلا بأس من إهدار الطاقات وإضاعة  
الأوقات لإحياء بدعة وتجديد الأحزان وفتح جروح كادت أن  
تلتئم .

- لقد كان سلفنا الصالح رضوان الله عليهم يدركون  
قيمة الوقت وأهميته ويستشعرون أنه أمانة  
ومسئولية فيحافظون على أوقاتهم في كل نافع  
ومفيد ويحرصون على الوقت حرص أولئك المبتدعة  
على الدراهم والدنانير :  
• فهذا أبو يوسف القاضي صاحب الإمام أبي حنيفة ،  
كان شديد الملازمة لشيخه ، لازم مجلسه أكثر من  
17 سنة ، ما فاته صلاة الغداة معه ، ولا فارقه في  
فطر ولا أضحى إلا من مرض ، روى محمد بن  
قدامة ، قال : سمعت شجاع بن مخلد ، قال :  
سمعت أبا يوسف يقول : مات ابن لي ، فلم أحضر  
جهازه ولا دفنه وتركته على جيراني وأقربائي ،  
مخافة أن يفوتني من أبي حنيفة شيء لا تذهب  
حسرتة عنى )<sup>(1) 2</sup>
- ومات ولد لو كيع بن الجراح المحدث الفقيه فخرج  
يوم وفاة ولده وروى للناس أربعين حديثا زيادة على  
ما كان يروي في كل درس .
- ومات ولد للقائد المظفر صلاح الدين الأيوبي وجاءه  
الخبر وهو في إحدى المعارك فاستقبله بالصبر  
الجميل وتجلد واحتسب ولم يحدث أحدا ولم يظهر  
عليه شيء من الألم سوى دمعة ذرفت من عينيه :  
يقول القاضي ابن شداد الذي كان يرافقه : " فانظر  
إلى هذا الصبر والاحتساب وإلى أي غاية بلغ هذا  
الرجل ؟ اللهم إنك ألهمته الصبر والاحتساب فلا  
تحرمه ثوابه يا أرحم الراحمين<sup>(2) 3</sup>

<sup>12</sup> - مناقب أبي حنيفة للإمام الموفق المكي 1/472 .  
<sup>3</sup> - النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية لابن شداد ص 50 ويراجع كتابي  
الصبر عند فقد الولد ط دار السلام بالقاهرة ط 2



وحرص على إخماد البدع والإنكار على أصحابها  
 مهما كلفه ذلك فهو لا يخشى في الحق لومة لائم  
 ولقد أصابته بسبب ذلك محن وابتلاءات قابلها  
 بالصبر والثبات ، ولم يسلم من مكائد بعض  
 المتعصبين للبدع ، ومع ذلك فهو ماض على طريق  
 الحق بخطى ثابتة وبصيرة نافذة وروح وثابة ، وله  
 حفظه الله كتابات طيبة مباركة منها موقف سورة  
 آل عمران من أهل الكتاب ، ورسالة في أحكام  
 وآداب تلاوة القرآن ، وتفسير سورة الحجرات  
 وتفسير سورة الفتح ، ودراسة لآيات الخمر في  
 القرآن .

- وكتاباته حفظه الله دقيقة وموثقة ، هذا فضلا عما  
 منَّ عليه الرحمن من طلاقة لسان وفصاحة وبيان  
 ولو أتيح له ما أتيح لغيره من منابر إعلامية لكان ملاً  
 القلوب والأسماع ، ولكن شأنه شأن كثير ممن  
 أعرفهم من أصحاب المواهب الخطابية الذين لم  
 تفتح لهم أبواب إعلامية لينشروا العلم ويبينوا  
 السنن على أوسع نطاق .<sup>5</sup>
- ولكنه مع ذلك لم يألُ جهداً ولم يترك مجالاً ممكناً  
 إلا وأفاد فيه وأجاد ، وأعتذر للقارئ الكريم على

5 - وحسب الإنسان أن يجتهد بقدر الإمكان ويستغل ما أتيح له من وسائل  
 دعوية فليجتهد كل مسلم بقدر طاقته حتى ولو مارس الدعوة إلى الله بلغة  
 الإشارة كما فعل زكريا عليه السلام - حين منع عن الكلام كعلامة على  
 الخبر السار الذي يترقبه وهو حمل زوجته قال تعالى (يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ  
 بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا {7} قَالَ رَبِّ إِنِّي لَأَكُونُ لِي  
 غُلَامٌ وَكَأَنِّي آمُرَاتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا {8} قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ  
 هُوَ عَلَيَّ هَيِّئٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكْ شَيْئًا {9} قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً  
 قَالَ آيَتُكَ الْأُنْثَى تِلْكَ لَيَالٍ سَبُوًّا {10} فَحَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ  
 الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا {11}) سورة مريم  
 فحين يعجز اللسان عن البيان فليعبر البنان ، فوسائل الدعوة لا تتوقف  
 والمسلم يستعين بالله ولا يعجز وكل داعية على ثغرة من ثغور الإسلام ،  
 وجميع الدعاة المخلصين يكمل بعضهم بعضاً ، فهذا يجيد الكتابة في  
 المجالات وهذا يجيد الخطابة والمحاضرات وذاك يحسن تأليف الكتب ، وهذا  
 يربي الرجال ، وهذا يدير المحاضرات ويعد الندوات وهكذا ينبغي أن يكون  
 التعاون والتنسيق والتكامل بين جميع العاملين في حقل الدعوة .

هذا الاستطراد ، وأسأله تعالى أن يوفق جميع  
العاملين في حقل الدعوة وأن يرزقنا القبول .  
• وبعد فهذه لمسة وفاء لشيخنا وأستاذاً أن أقدم  
للقرءاء الكرام بعض نتاجه وأن أعرف بشيخي من لا  
يعرفه من غير المتخصصين فحقهم علينا أن  
نعرفهم بأهل العلم وأن نقربهم منهم ، وشيخنا  
حفظه الله من أهل الشرقية ومقيم في مدينة  
الزقازيق  
والله أسأل أن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا .

كتب هذه المقدمة  
الفقير إلى الله  
أحمد بن محمد الشرقاوي  
[Sharkawe2000@yahoo.com](mailto:Sharkawe2000@yahoo.com)  
عنيزة - 0508859385

## الأجرة علي القرآن الكريم

اعتاد كثير من الناس في بعض البلدان الإسلامية ومن أمد غير بعيد على إقامة **المأتم** في مناسبات وحالات الوفاة فيما يسمى **بالسراقات** التي تقام من أجل ذلك أو فيما يسمى بالمضاييف التي تقام في بعض القرى ، أو فيما يسمى بدور المناسبات في بعضها الآخر ، أو في المدن ، اعتاد هؤلاء إقامة ذلك ، ويتبعه بالطبع استئجار مقرئ أو أكثر يقرأ القرآن علي الحاضرين ممن قدّموا لأداء العزاء ، ثم إعطاؤه أجراً علي القراءة .  
ولقد اختلف العلماء في عمل وإقامة مثل ذلك اختلافاً كثيراً ، وسنعرض لبيان أقوال وآراء العلماء في هذين الأمرين ( إقامة **المأتم** ) و ( إعطاء الأجرة مقابل قراءة القرآن في هذا **المأتم** ) ومحور الحديث إنما هو بيان الحكم الشرعي في أخذ الأجرة علي القراءة ، ولقد جاء الحديث عن بيان الحكم الشرعي في إقامة **المأتم** باعتباره سبباً في دعوة المقرئين لقراءة القرآن فيه . ونستهل الحديث أولاً عن **المأتم** باعتباره السبب والمقدمة للقراءة والأجرة عليها فنقول وبالله تعالى التوفيق :-

### حكم إقامة **المأتم** :-

ذكرت فيما سبق أن محور الحديث هو إعطاء الأجرة في مقابل قراءة القرآن في **المأتم** وأخذ المقرئين لها نظير تلك القراءة ، هذا هو محور الحديث لما له من الصلة البينة والوثيقة بأداب تلاوة القرآن الكريم ، إذ إن **المأتم** هو السبب المباشر في الإتيان بالمقرئين للقراءة في هذه **المأتم** ، وفي مستهل حديثنا عن بيان الحكم الشرعي في إقامة **المأتم** وأخذ الأجرة علي قراءة القرآن وفي مستهل ذلك :-

### أولاً :

أحبت أن أنبه القارئ إلي مسألة خطيرة وبالغة الأهمية في حياة المسلمين وأذكر بها ، وهي وجوب الرجوع إلي كتاب ﷻ تعالى وسنة رسوله ﷺ وذلك في حالة حدوث النزاع والخلاف ، امثالاً لأمر ﷻ تعالى في قوله ﷻ **فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا** ﷻ<sup>(6)</sup> ، والرد إلي ﷻ تعالى إنما هو الرد إلي كتابه ، والرد إلي الرسول ﷺ هو الرد إلي سنته ، قال ذلك

<sup>(6)</sup> تفسير ابن كثير ج 2 ص 304 ط دار الشعب والآية : 59 من سورة النساء .

مجاهد وكثير من علماء السلف من المفسرين وغيرهم ، وذكره ابن كثير عند تفسير الآية الكريمة السابقة من سورة النساء فقال ، قال مجاهد وغير واحد من السلف أي : إلي كتاب ﷻ تعالى وسنة رسوله ﷻ ، ثم استطرد ابن كثير مبينا ما تضمنته الآية الكريمة من معان تؤكد وتقرر مسألة الرد إلي ﷻ ورسوله ، وأن هذا أمر واجب علي كل مسلم رضى بالله تعالى ربا ، وبمحمد ﷻ نبيا ورسولا ، يقول رحمه ﷻ تعالى : ” وهذا أمر من ﷻ عز وجل بأن كل شئ تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلي الكتاب والسنة فما حكم به كتاب ﷻ تعالى وسنة رسوله ﷻ وشهدا له بالصحة فهو الحق ، وماذا بعد الحق إلا الضلال ؟ ولهذا قال تعالى ﷻ **إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﷻ** أي : ردوا الخصومات والجهالات إلي كتاب ﷻ وسنة رسوله فتحاكموا إليهما ، فيما شجر بينكم ﷻ **إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﷻ** فدل على أن من لم يتحاكم في مجال النزاع إلي الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمنا بالله ولا باليوم الآخر ، وقوله ﷻ **ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﷻ** أي : أحسن عاقبة ومآلا ، كما قال السدي وغير واحد ، وقال مجاهد أحسن جزاءا ، وهو قريب . هذا هو ما تضمنته الآية الكريمة وما تؤكد من الأمر برد ما تنازع الناس فيه إلي كتاب ﷻ وسنة رسوله ﷻ ، وتقرر هذا المعنى وتأكد بما لا يدع مجالاً لأدنى ريبة ممن في قلوبهم مرض وتأكد هذا في قوله تعالى ﷻ **وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﷻ** (٧) .

ومن هذا المنطلق الكريم ، منطلق الوحي الإلهي العظيم ، وحي القرآن والسنة تناقش هذين الأمرين ، إقامة الماتم ، وأخذ الأجرة علي قراءة القرآن فيها .

ونبدأ أولا بعرض وذكر الأدلة من كتاب ﷻ تعالى فنقول وبالله التوفيق :-

## الأدلة من القرآن الكريم

لقد نهى ﷻ تعالى عن التبذير والإسراف في كثير من آيات القرآن الكريم وبالغ في النهي عن ذلك إذ وصف المبذرين بأنهم إخوان للشياطين وقرناؤهم ، ذكر ﷻ تعالى ذلك في قوله تعالى ﷻ **وَأْتِ دَا الْفُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ**

(٧) سورة الشوري : الآية : 10 .



**تَبْذِيرًا \* إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ**

**الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا** <sup>(8)</sup> ، وجاء النهي عن التبذير فى الآية

الكريمة عقب الأمر بإعطاء ذوى الحقوق حقوقهم، من القرابة ،  
والفقراء ، والمساكين ، وأبناء السبيل ، وجاء النهي فى هذا  
السياق استدراكاً أريد به الحفاظ على المال ورعايته والاهتمام  
بشأنه ولقد أمر ﷻ تعالى بالاعتدال والتوسط فى الإنفاق حتى ولو  
كان ذلك فى سبيل الله فى الصدقة وفى غيرها ، وذلك فى قوله  
تعالى **وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا**

**وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا** <sup>(9)</sup> . وفى قوله تعالى **وَكُلُوا**

**وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ** <sup>(10)</sup> .

يقول ابن كثير عند تفسير هذه الآيات : " ففى آية الإسراء  
لما أمر بالإنفاق نهى عن الإسراف فيه بل يكون وسطاً كما قال  
فى الآية الأخرى **وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ**  
**يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا** ، وقال ابن كثير عند تفسير  
آية الفرقان : " أي : ليسوا بمبذرين فى إنفاقهم فيصرفون فوق  
الحاجة ولا بخلاء على أهلهم فيقصرون فى حقهم فلا يكفونهم ،

بل عدلاً خياراً وخير الأمور أوسطها لا هذا ولا هذا <sup>(11)</sup> .

والإسلام وإن كان قد رغب فى الإنفاق فى سبيل ﷻ وفى  
أوجه البر والخير وندب إلى الوصية فى المال فإنه قد بين أن ذلك  
يكون فى حدود ثلث المال لا يتجاوز ذلك ، فقد أخرج أحمد فى  
المسند والطبرانى فى الكبير والأوسط من حديث عمران بن  
حصين رضى ﷻ عنه أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له وليس له مال  
غيرهم ، فبلغ ذلك النبى ﷻ وقال [ لقد هممت أن لا أصلي عليه ]

وفى رواية [ فأقرع النبى ﷻ بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ] <sup>(12)</sup>  
ويؤخذ من هذا الحديث أنه ﷻ أمضى الوصية فى الثلث فقط وأقرها  
فيه كما أنه غضب من تصرف هذا الرجل عندما أوصى بكل ماله

<sup>(8)</sup> سورة الإسراء : الآيتان : 26 ، 27 .

<sup>(9)</sup> سورة الفرقان : الآية : 67 .

<sup>(10)</sup> سورة الأعراف : الآية : 31 .

<sup>(11)</sup> تفسير ابن كثير ج 4 ص 138 ، 609 .

<sup>(12)</sup> ( ) المسند ج 4 / 446 والمعجم الكبير حديث رقم 6943 والمعجم  
الأوسط حديث رقم 861 وأخرجه الهيثمى فى المجمع وأشار إلى صحته  
فقال بعد إبراده له ( رواه أحمد والطبرانى فى الكبير ورجال الجميع رجال  
الصحيح ، المجمع ج 4 كتاب الوصايا ص 273 باب فىمن تصرف فى ماله  
بأكثر من الثلث حديث رقم 7083 - 7084 .

الذي يملكه وهم الأرقاء الستة ولم يقره عليها بل أقرها في الثلث فقط ، ويؤكد هذا ما جاء في حديث سعد بن أبي وقاص أنه قال :  
 عادني رسول ﷺ في مرض ( أشفيت ) <sup>(13)</sup> منه على الموت ،  
 فقلت يا رسول ﷺ بلغنى ما ترى من الوجد وأنا ذو مال ولا يرثني إلا  
 ابنة لى واحدة ، أفأتصدق بثلثي مالي ؟ قال لا قال أى : سعد :  
 أفأتصدق بشرطه ؟ قال ﷺ لا : الثلث ، والثلث كثير ؛ إنك إن تذر  
 ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس [ <sup>(14)</sup> .  
 ومن هذه الآيات والأحاديث التي أوردناها نتبين أن الله  
 سبحانه وتعالى ينهى عن الإسراف والتبذير فيما هو مباح ، وكذلك  
 ينهى الرسول ﷺ فيما هو مباح من الأكل والشرب والتصدق ، إذاً  
 فمن باب أولى النهي عن ذلك فيما ليس من المباحات ، بل يتأكد  
 هذا النهي في الأشياء التي لا نفع فيها ، والتي تكون سبباً في ضياع  
 المال ، ووسيلة من وسائل إتلافه فيما لا نفع فيه ، بل يكون فيها  
 من المفسد والمضار الشيء الكثير ، ومن بينها بلا ريب المأتم ،  
 يعرف ذلك ويدركه من عنده مسكة من عقل ، ولما كانت المأتم  
 سبيلاً لإتلاف المال وضياعه فيما لا ينفع فهي داخله في هذه الأمور  
 المنهي عنها بل إن النهي عنها أكد وأبلغ من غيرها والله تعالى  
 أعلم .

### الأدلة من السنة

بداية ينبغي على كل مسلم أن يعلم علم اليقين أن طاعة  
 الرسول ﷺ أمر قد أوجبه ﷻ تعالى علينا - على جميع المسلمين -  
 فطاعة الرسول ﷺ فرض فرضه ﷻ تعالى على كل مسلم ومسلمة ،  
 ويتأكد هذا في قوله تعالى ﷻ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ**  
**وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ** ﷻ <sup>(15)</sup> ، وبين  
 سبحانه أن طاعة رسوله ﷻ هي الطريق إلى طاعة ﷻ وهي عين  
 طاعته سبحانه فقال عزت قدرته ﷻ **مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ**

( ) أى : فاربتة وأشرفت عليه. 13  
 ( ) الحديث رواه البخاري ج 1 كتاب الإيمان حديث رقم 56 باب ما جاء 14  
 ( إن الأعمال بالنيات ) ، وكتاب الجناز حديث رقم 1295 وفى كتاب مناقب  
 الأنصار برقم 3936 وأخرجه مسلم ح 11 كتاب الوصايا باب الوصية بالثلث  
 حديث رقم 4185 وأبو داود فى السنن برقم 2864 والنسائي فى السنن  
 برقم 3628 والترمذي برقم 2116 وابن ماجه برقم 2708 .  
 ( ) سورة الأنفال : الآية : 33 . 15

## أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ

(16)

يقول ابن كثير في تفسير آية النساء هذه : ” يخبر تعالى عن عبده ورسوله محمد ﷺ بأن من أطاعه فقد أطاع ﷻ ومن عصاه فقد عصي ﷻ وما ذاك إلا لأنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ”

(17)

ويأمرنا ﷻ بأن نأتمر بأوامره وأن ننتهي عما نهانا عنه فنأخذ ما أتانا به ، ونترك ما نهانا عنه ، قال سبحانه وتعالى ﷻ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﷻ (18) ، ولقد تأكدت طاعة

الرسول ﷻ على لسان الرسول نفسه ، فقد أخرج مسلم بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال [ ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم ؛ فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم علي أنبيائهم ] (19) .

ولقد بين صلوات ﷻ وسلامه عليه أن من أطاعه فقد أطاع ﷻ ومن عصاه فقد عصي ﷻ سبحانه فقال ﷻ [ من أطاعني فقد أطاع ﷻ

ومن عصاني فقد عصا ﷻ ] (20) ، رواه مسلم عن أبي هريرة ، فهذه النصوص من كتاب ﷻ تعالى وسنة رسوله ﷻ صريحة وواضحة الدلالة في الأمر بطاعة الرسول ﷻ في كل ما جاء به من شرع ﷻ تعالى وفي كل أمر من أمور الدين والدنيا ورد فيه نص صريح صحيح من كتاب ﷻ تعالى أو من سنة رسوله ﷻ في المأتم أو في غيرها .

وكما أمرنا ﷻ تعالى باتباع وطاعة رسوله ﷻ فإنه سبحانه يحذرنا من مخالفة أمره ﷻ ، ويبين أن في ذلك فتن عظيمة تصيب من يخالف أمره وكذلك العذاب الأليم في الدنيا والآخرة ، قال

( ) سورة النساء : الآية : 80 .

( ) الحديث رواه البخاري ج 2 ص 330 ط دار الكتاب العربي .

( ) سورة الحشر : الآية : 7 .

( ) الحديث رواه مسلم بشرح النووي ج 15 كتاب الفضائل باب توقيره ﷻ ص 108 - 109 حديث رقم 696 .

( ) الحديث رواه مسلم بشرح النووي ج 12 كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية حديث رقم 4726 ص 427 ط دار الكتاب العربي وأخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأحكام حديث رقم 7137 .

سبحانه وتعالى ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (21)

ونخلص من هذا الذي ذكرناه من كتاب [ (22) ]

ولا يفوتنا أن نبين هنا أن حديث جرير هذا له حكم الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ ( )

من البجلي من أنهم كانوا يعدون أو يرون الجلوس للعزاء من النياحة أو من أعمال الجاهلية – إنما هو من الأحكام الشرعية التي يحكم بها وأقرها رسول ﷺ

وبعد هذا العرض الموجز لأدلة تحريم المآتم من الكتاب والسنة نود أن نورد على سبيل الإيجاز أقوال الأئمة الفقهاء في حكم المآتم فنقول وبالله تعالى التوفيق :-

### أقوال أئمة الفقه في تحريم المآتم

لقد بينا فيما سبق الحكم الشرعي في إقامة المآتم بعد دفن الميت وبيننا أن هذا الحكم هو التحريم ، وأقمنا على ذلك الأدلة من

( ) سورة النور : الآية : 63 .  
( ) سورة النور : الآية : 63 .

كتاب ﷻ تعالى ومن سنة رسوله الكريم ﷺ ، وحسب المسلم في إثبات الحكم الشرعي وبيانه أن يكون ذلك من كتاب ﷻ تعالى ومن سنة رسوله ﷻ فهما المصدر الأساسي والرئيس والأوحد في بيان الحكم الشرعي وإثباته وهما الصادقان الصحيحان في ذلك ، لكن لا حرج ولا مانع في تأكيد هذا الحكم الشرعي من كلام الأئمة العلماء ولا سيما الفقهاء منهم وذلك لبيان أن أهل العلم من الفقهاء وغيرهم قد قالوا بهذا وأخذوا به ، وأن مرجعهم في ذلك إنما هو كتاب ﷻ تعالى وسنة رسوله ﷻ .

ونود أن نلفت النظر هنا ونوقظ العقول إلى أن أهل العلم من الفقهاء وغيرهم إذ حرموا إقامة المآثم فإنهم بنوا ذلك وأسسوه على ما نقلناه من نصوص من كتاب ﷻ تعالى وسنة رسوله ﷻ فهم لنا قدوة وأسوة في ذلك إذ أنهم السابقون إليه والدالون عليه .

هذا وأقوال الفقهاء في تحريم المآثم كثيرة وفيما يلي نذكر منها أمثلة وهي :-

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وأكره النياحة علي الميت بعد موته وأن تندبه النائحة ، لكن يعزى بما أمر ﷻ من الصبر والاسترجاع ، وأكره المآثم ، وهي الجماعة وإن لم يكن بكاء ، فإن ذلك يجدد الحزن ويكلف المؤنة مع ما مضى فيه من الأثر (23)

وللإمام النووي كلام طيب ذكره في المجموع في شأن المآثم وبيان الحكم الشرعي فيها فقال رحمه ﷻ تعالى ” وأما الجلوس للتعزية فنص الشافعي والمصنف - يريد به الشيرازي - وسائر الأصحاب على كراهته قالوا - يعني بالجلوس لها - أن يجتمع أهل الميت في بيت فيقصدتهم من أراد التعزية قالوا : بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم ، فمن صادفهم عزاهم ، ولا فرق بين الرجال والنساء في كراهة الجلوس لها ” (24) ، والجلوس للتعزية مكروه عند الحنفية وقد نص على ذلك ابن الهمام في شرح الهداية فقال : ” وهي بدعة قبيحة ” (25) ، وقد نص على

( ) الأم ج 1 كتاب الجنائز باب القيام للجنائز ص 468 ط دار الكتب العلمية ويشير الإمام رحمه ﷻ بعبارة ( مع ما مضى من الأثر ) إلى حديث جريبر ابن عبد الله البجلي رضى ﷻ عنه .

(24) المجموع ج 5 ص 306 .

(25) شرح الهداية ج 1 ص 473 .

كراهة ذلك الإمام أحمد ، وهو مذهب الحنابلة ، قال أبو الخطاب ” يكره الجلوس للتعزية ” وقال ابن عقيل : ” يكره الاجتماع بعد خروج الروح ” لأن فيه تهيباً للحزن ، وقال الإمام أحمد : ” أكره التعزية عند القبر إلا لمن لم يعز فيعزي إذا دفن الميت أو قبل أن

يدفن ” (26) ، ومعنى كلام الإمام أحمد رحمه ﷻ تعالى والمقصود

منه أن التعزية تكون قبل الدفن فإن لم يدرك ذلك ويعزى قبل الدفن فإنه يعزى بعد الدفن ، ولا يفوتنا أن نبه هنا إلي أن المقصود بلفظ ( الكراهة ) فى كلام الأئمة السابق الذي نقلناه عنهم - المقصود بكلمة ( الكراهة ) الواردة فى ذلك أنها كراهة التحريم ، لا كراهة التنزيه كما يفهم البعض ، وذلك هو المناسب لسياق الكلام والمناسب أيضاً لحال الحكم الصادر ، فإن هذه الحال هي التحريم ، فإن الجلوس للعزاء هو من النياحة ، ومن أعمال الجاهلية كما ورد ذلك فى حديث جرير بن عبد الله البجلي ، والنياحة محرمة ، وأعمال الجاهلية التي نهى عنها الإسلام ولم يقرها محرمة أيضاً ، ومما يدل على تحريم النياحة وأعمال الجاهلية ودعاواها ما أخرجه البخاري ومسلم بسنديهما عن عبد الله بن مسعود رضى ﷻ عنه قال : قال رسول الله ﷺ [ ليس منا من ضرب الخدود أو شق الجيوب أو دعا بدعوى أهل الجاهلية ]

(27) ، فالحديث يدل على تحريم النياحة ، ودعوى الجاهلية ، ويؤكد

هذا ما ذكره ابن حجر عند شرح هذا الحديث حيث قال رحمه الله تعالى : ” وهذا يدل على تحريم ما ذكر من شق الجيب وغيره ”

(28)

ومما يدل على ذلك على أن المراد بكلمة ( الكراهة )

ومشتقاتها إنما هو التحريم - مما يدل على ذلك إطلاقها فى

مواضع كثيرة من القرآن على ما هو من الكبائر المحرمة ، ومن

ذلك قوله سبحانه وتعالى ﷻ **كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ**

**مَكْرُوهًا** ﷻ (29) واسم الإشارة فى الآية المذكورة يعود على ما

سبق وتقدم ذكره فى الآيات التي تقدمت هذه الآية المذكورة بدءاً

(26) المغني لابن قدامة ج 2 ص 406 ط القاهرة .

(27) الحديث رواه البخاري فى صحيحه ج 1 كتاب الجنائز باب ليس منا من ضرب الخدود حديث 1232 ، ومسلم بشرح النووي ج 2 كتاب الإيمان باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية ص 292 حديث رقم 281 .

(28) فتح الباري بشرح البخاري ج كتاب الجنائز باب ليس منا من شق الجيوب ص 211 ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

(29) سورة الإسراء : الآية : 38 .

من قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَقَصَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ  
**وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** ﴾ (30) إلى قوله سبحانه وتعالى ﴿ **كُلُّ  
ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا** ﴾ وقد ذكر في هذه الآيات  
الكثير من الكبائر المحرمة قطعاً وبلا أدنى ريب ، مثل الشرك  
بالله ، وعقوق الوالدين ، والتبذير وقتل الأولاد خشية الفقر ، والزنا  
، وقتل النفس التي حرم ﴿ تعالى بغير حق ، وتطيف المكيال  
والميزان ، وعدم الوفاء بالوعد والعهد ، وأكل مال اليتيم ، والتقول  
علي ﴿ تعالى بغير علم ، والكبر ، وغير ذلك مما ذكره ﴿ تعالى في  
هذه الآيات ، ثم أطلق لفظ الكراهة علي كل ما ذكره فالكراهة في  
هذا السياق مقصود بها التحريم ، إذًا فالأئمة رحمهم ﴿ تعالى عندما  
أطلقوا لفظ الكراهة على المآثم كانوا يريدون منه ويقصدون به  
التحريم وذلك كي يتفق هذا مع الأحاديث الواردة في النهي عن  
المآثم ، ولقد نهج الأئمة هذا النهج في إطلاق لفظ الكراهة وإرادة  
التحريم منه نهجوا ذلك تأثراً بأسلوب القرآن الكريم الذي أطلق  
عليه لفظ الكراهة وإرادة التحريم منه وللإشارة إلى أن ﴿ سبحانه  
يريد تنفير الناس من هذه الأمور التي وصفها بالكراهة ، فإن ﴿  
سبحانه وتعالى فصل عن تحريمه لهذه الأشياء المذكورة في  
الآيات من سورة الإسراء فإنه سبحانه يبغضها ويسخطها ، ويبغض  
ويسخط من يرتكبها ، وذلك مبالغة في التنفير منها والابتعاد عنها ،  
ويشير إلي ذلك العلامة أبو السعود رحمه ﴿ تعالى فيقول : ” ﴿  
**كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا** ﴾ أي : مبغضاً غير  
مرضي وغير مراد ، ووصف ذلك بمطلق الكراهة مع أن البعض من  
الكبائر للإيدان بأن مجرد الكراهة عنه تعالى كافية في وجوب  
الانتهاء عن ذلك ” (31) .

وكما كان لرسول ﴿ ولأصحابه رضى الله عنهم أجمعين – كما  
كان لهم موقف من المآثم والذي هو التحريم كما بينا ذلك – ومعهم  
أئمة المذاهب فإن فريقاً من العلماء المتأخرين ممن سلك ونهج  
منهج السلف لهم من ذلك نفس الموقف وهو التحريم ، وكان  
الواحد منهم يذكر ذلك بلفظ الكراهة ، ينقل هذا الكلام ويكتب قبل  
كلام الشوكاني يذكر ذلك بلفظ الكراهة ويراد به التحريم ومن  
هؤلاء العلامة ابن القيم رحمه الله إذ يقول : ” ولم يكن من هديه  
﴿ أن يجتمع للعزاء ، ويقرأ له القرآن لا عند قبره ولا غيره ، وكل  
هذا بدعة حادثة مكروهة وكان من هديه ﴿ السكون والرضا بقضاء ﴿

(30) سورة الإسراء : الآية : 23 .

(31) تفسير أبي السعود ج 5 ص 172 .

والحمد لله والاسترجاع ، ويترك ممن خرق لأجل المصيبة ثيابه ، أو رفع صوته بالندب والنياحة أو حلق لها شعره ، وكان من هديه أن أهل الميت لا يتكلفون الطعام للناس بل أمر أن يصنع الناس لهم طعاماً يرسلونه إليهم ، وهو من أعظم مكارم الأخلاق والشيم<sup>(32)</sup>

ومنهم العلامة الشوكاني فقد قال رحمه الله تعالى عند شرح حديث جرير بن عبد الله البجلي : " يعني أنهم كان يعدون الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه وأكل الطعام عندهم نوعاً من النياحة لما في ذلك من التثقل عليهم وشغلهم مع ما هم فيه من شغل الخاطر بموت الميت وما هم فيه من مخالفة السنة ، لأنهم مأمورون بأن يصنعوا لأهل الميت طعاماً فخالفوا ذلك وكلفوهم صنعة الطعام لغيرهم<sup>(33)</sup> .

ولا يخفى على أحد أن مقصود كل من ابن القيم والشوكاني بكلمة ( مكروه ) إنما هو كراهة التحريم ، وقد صرح بذلك المباركفوري صاحب تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي صرح بالتحريم وذلك عند شرح حديث جرير بن عبد الله البجلي فقال نقلاً عن ابن الهمام : " ويكره اتخاذ الضيافة من أهل الميت لأنه شرع في السرور لا في الشرور وهي بدعة مستقبحة " ثم قال نقلاً عن القاري : " واصطناع أهل الميت الطعام لأجل اجتماع الناس عليه بدعة مكروهة بل صح عن جرير رضى الله عنه ( كنا نعهده من النياحة ) وهو ظاهر في التحريم " <sup>(34)</sup> .

وممن أشار إلي حرمة المأتم وتبديعها الشيخ علي محفوظ رحمه الله تعالى وهو من العلماء المعاصرين ومن كبار علماء الأزهر وكان من أساتذة كلية أصول الدين ، وهو الذي أنشأ قسم الوعظ والإرشاد والدعوة في الأزهر الشريف ، ذكر ذلك رحمه الله تعالى في كتابه القيم ( الإبداع في مضار الابتداع ) فقال : " وأما اجتماع الرجال في المأتم لداعية الحزن علي الميت فمعلوم أيضاً ما يستلزمه هذا الاجتماع عادة من النفقات الطائلة لغرض المباهاة والرياء بإعداد محل الاجتماع وإحضار البسط والكراسي المذهبة ونحوها ولا شك في حرمة ذلك ، لما فيه من إضاعة المال لغير غرض صحيح ، ولا يفيد الميت من ذلك شيئاً ، بل يعود بالخسارة

(32) زاد المعاد ج 1 ص 179 .

(33) نيل الأوطار ج 5 ص 121 .

(34) تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذي جزء أبواب الجنائز ص 54 - 55 باب ما في الطعام يصنع لأهل الميت .



على أهله ، هذا إذا لم يكن في الورثة قاصر ، فما بالك إذا كان فيهم قاصر ؟ ثم قال بعد ذلك : ” وأن ما يقع بعد الدفن من عمل المآتم ليلة أو ثلاثة مثلاً لا نزاع في أنه بدعة ولم يثبت عن الشارع ، ولا عن السلف أنهم جلسوا بقصد أن يذهب إليهم الناس لتعزيتهم ، وكانت سنته ﷺ أن يدفن الرجل من أصحابه ينصرف كل إلى مصالحه ، هذه كانت سنة رسول ﷺ ، وهذه كانت طريقته ، والله تعالي يقول ﷻ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا** ﷻ (35) فلنتأس به فيما ترك كما تتأس به فيما فعل (36) .

هذه بعض أقوال الأئمة الفقهاء في حكم إقامة المآتم ، وهي صريحة في تحريم ذلك بما لا يدع مجالاً ولا ثغرة لم يشك في هذه الحرمة والله تعالى أعلم .

## مفاسد المآتم

إنه مما لا ريب فيه أن الأحكام الشرعية مبينة علي جلب وتحقيق المصالح والمنافع ودفع المضار والمفاسد ، وعلى هذا فإنه إذا تعارضت المفاسد والمصالح بمعنى أنه إذا ترتب على فعل شيء ما وقوع بعض المفاسد والمصالح فإنه يترك فعل هذا الشيء وذلك درءاً لوقوع المفسدة ، وإن فات ما فيه من تحصيل المنفعة والمصلحة ذلك أن عناية الشارع بالمنهيات أعظم وأكد من عنايته بالمأمورات ، كما في قوله ﷻ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول ﷺ يقول [ ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم ] (37) فالرسول ﷺ ينهى عن المفاسد نهياً عاماً وقاطعاً وحاسماً ولم يستثن من هذا النهي شيئاً من المفاسد ، وأما ما أمر به مما فيه تحقيق المصالح وجلب المنافع للناس فقيّد فعله بالاستطاعة ، بمعنى أن المكلف بالفعل يأتي منه ما يستطيع ، وما لم يستطع فعله فإنه لا جرح عليه في تركه ولقد أكد ﷻ تعالى ذلك في قوله ﷻ **لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** ﷻ

(35) سورة الأحزاب : الآية : 21 .

(36) الإبداع في مضار الابتداع ص 228 .

(37) صحيح مسلم بشرح النووي ج 15 كتاب الفضائل باب توقيره صلي الله عليه وسلم وترك سؤال عما لا ضرر فيه حديث 6606 .

(38) ومن ثم فقد قرر علماء الأصول أنه لا تكليف مع العجز قال العلامة ابن القيم : ” لا واجب مع عجز ، ولا حرام مع الضرورة ” (39)

وأما قاعدة وأصل دفع المفسدة والمضرة وتقديمه على جلب المصلحة ، فإن دلائله وشواهد من كتاب الله تعالى كثيرة ، ومنها قوله تعالى ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ (40) ، ولذلك يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية : ” أما إثمهما فهو في الدين ، وأما المنافع بثمنها ، ولكن هذه المصالح لا توازي مضرتة ومفسدته الراجعة لتعلقه بالعقل والدين ، ولهذا قال تعالى ﴿ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ ” (41) .

وأما الدليل من السنة فقولهُ ﴿ من حديث عائشة رضی اللہ عنہا أن رسول اللہ ﴿ قال لها [ يا عائشة لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم ، فأدخلت فيه ما أخرج منه والزقته بالأرض ، وجعلت له بايين ، بابا شرقياً وباباً غربياً فبلغت به أساس إبراهيم ] ﴾ (42) ، الحديث ، ويتضح من هذا الحديث أن رسول الله ﴿ ترك بناء الكعبة وتجديدها على قواعد إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام السابقة وعلّة ذلك درء المفسدة التي ستترتب علي هدم الكعبة من افتتاح قريش بذلك ، وهم قريبوها وحديثوا عهد بالشرك والكفر ، فترك رسول الله ﴿ هذه المصلحة من البناء والتجديد خوف هذه الفتنة ، وهذا من باب تقديم درء المفسدة على جلب المصلحة ، وفي ذلك يقول ابن القيم : ” لما

(38) سورة البقرة : الآية : 286 .

(39) ( ) إعلام الموقعين ج 2 ص 329 باب إعادة الصلاة لمن صلي خلف الصف منفرداً توافق القياس .

(40) سورة البقرة : الآية : 219 .

(41) ( ) تفسير القرآن العظيم الجزء 1 صفحة 513 تحقيق عبد الرازق المهدي دار الكتاب العربي .

(42) ( ) البخاري بشرح فتح الباري ج 3 كتاب الحج باب فضل مكة وبنائها حديث رقم 1586 ، ومسلم بشرح النووي ج 9 كتاب الحج باب نقض الكعبة وبنائها حديث رقم 3230 ، 3231 وهو قريب من لفظ البخاري مع اختلاف طفيف .

فتح الله مكة لرسول الله ﷺ وصارت دار إسلام ، عزم ﷻ علي تغيير البيت ورده علي قواعد إبراهيم ومنعه من ذلك - مع القدرة عليه - خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم بالإسلام ، وكونهم حديثي عهد بكفر ” (43)

هذا والمخالفات والمفاسد التي تقع وتوجد في المآثم عند إقامتها كثيرة ومنها : المظاهر التي يتظاهر بها الناس من الفخر والغرور والرياء والمباهاة بذلك أمام الناس ومنها التمييز بين الذين يأتون للعزاء في هذه المآثم وذلك أن ذوي هذه المآثم يفرقون بين هؤلاء المعزين في المجالس ، فذوا الجاه والغنى يجلسون في أماكن وعلى كراسي خصصت لهم ، والمغمورون من الناس الذين لا يعاب بهم يجلسون في أماكن وعلى كراسي خصصت لهم ، أدنى في المستوى من الأولى ، ومنها ما يحدث في هذه المآثم من شرب الدخان المحرم ومنها : وهو الأسوأ من سابقه - وتعتمد الإساءة من السامعين لكتاب ﷻ تعالى ، وذلك بكثرة الكلام أثناء التلاوة وما يترتب على ذلك من الضوضاء ، وهم بذلك يخالفون أمر الله بالإنصات للقرآن عند تلاوته الوارد في قوله تعالى ﷻ **وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** (44) ، وفي الكلام والضوضاء أثناء القراءة مخالفة صريحة لهذا الأمر الإلهي ، وفيه كذلك خروج ومجاوزة لحدود التأدب والتوقير لكتاب ﷻ تعالى .

ومن هذه المخالفات التي تقع في المآثم ما يحدث من كثير من قراء القرآن فيها ، إذ لا يراعي أكثرهم آداب التلاوة ، ولا أحكامها ، ولا يلتزمون بذلك ، وكل ما يهم الكثير منهم ويعولون عليه المرعاة بالقراءة والتباهي بها أمام الناس ، وذلك بما يستعرضونه من أوجه القراءة التي لا تجوز القراءة بها إلا في مجالس العلم والدراسة لمعرفة أسانيد تلك القراءة وأوجهها الصحيحة ، وهؤلاء القراء يتعمدون القراءة بأوجه القراءة المتعددة ليسترعوا بذلك انتباه واهتمام السامعين طلباً للشهرة والدعاية ، حتي يتسنى لهم المغالاة في أجرة القراءة والمزايدة والمتاجرة بكتاب ﷻ تعالى والاسترزاق والتآكل به عبر مهنة القراءة في المآثم

(43) إعلام الموقعين لابن القيم 3 / 6 طبعة دار الحديث - القاهرة .

(44) سورة الأعراف : الآية : 204 .

وغيرها ، وسنبين فيما بعد وعمّا قريب حكم الشرع في الأجرة على القرآن إن شاء ﷻ تعالى .

ولما ذكرناه وبيناه من هذه المخالفات والمفاسد المنكرة التي تقع وتحدث في المآثم فإن الشارع الحكيم قد نهى عن إقامتها ، بل وحرّمها درءاً لما فيها من المفاسد والمخالفات ودرء ذلك ودفعه مقدم على جلب المصالح والمنافع لو افترضنا أن فيها شيء من المنافع أو المصالح .

وبعد أن انتهينا من الحديث عن المآثم وأقوال العلماء فيها وبيان حكمها ، ننتقل إلى بيان حكم أخذ الأجرة على القرآن الكريم فنقول وبالله التوفيق :-

## حكم أخذ الأجرة على القرآن الكريم

القرآن الكريم كتاب ﷻ تعالى أنزله ﷻ تعالى ليكون للناس هدى ونوراً وروحاً ورحمة وشفاء ، فهو هدى يهدي به ﷻ تعالى من الضلالة ، ونوراً ينير به القلوب والعقول والقبور ، وهو نور في الدنيا والآخرة ، وهو شفاء يشفي به ﷻ تعالى القلوب من الأمراض ، ويشفي به الأبدان من عللها الظاهرة والباطنة والمعنوية والمادية ، قال سبحانه وتعالى ﷻ **وُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا** ﷻ

<sup>(45)</sup> ، وقد أمرنا ﷻ تعالى بتلاوته ما وسعنا ذلك ، قال سبحانه وتعالى لرسوله ﷻ **إِنَّهُ لَمَّا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ** ﷻ <sup>(46)</sup> ، وقال سبحانه وتعالى آمراً جميع المسلمين ﷻ **فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ**

**الْقُرْآنِ** ﷻ <sup>(47)</sup> وأكد ﷻ تعالى هذا الأمر من نفس الآية مبالغة في الأمر بالقراءة وفي تعهد القرآن والعناية به قال سبحانه وتعالى ﷻ

( ) سورة الإسراء : الآية : 82 .

( ) سورة العنكبوت : الآية : 45 .

( ) سورة المدثر : الآية : 20 .

**فَاقْرَأُوا مَا تَيْسَّرَ مِنْهُ** <sup>(48)</sup> ولقد أكد ﷻ ما جاء في القرآن الكريم من الأمر بقراءة القرآن الكريم فأمر ﷻ بقراءته ورغب في ذلك ببيان ما يعده ﷻ سبحانه وتعالى لقارئه من عظيم الأجر وجزيل الثواب والعطاء فقال ﷻ [ من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها لا أقول الم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف ] <sup>(49)</sup> .

ومن حديث جندب بن عبد الله أن الرسول ﷺ قال [ اقرءوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا ] <sup>(50)</sup> .

ومن حديث عثمان بن عفان ﷺ أن رسول ﷺ قال [ خيركم من تعلم القرآن وعلمه ] <sup>(51)</sup> .

ولقد عني المسلمون قديماً وحديثاً بكتاب ﷻ تعالى تلاوة ، وحفظاً ، ودراسة ، وتعلماً ، وتعلماً ، وعملاً ، ولا سيما أصحاب النبي ﷺ ورضى ﷻ عنهم جميعاً ، فليس لهم نظير في العناية بكتاب ﷻ تعالى ، بيد أن الكثير ممن جاء بعدهم قد هجروا العمل بكتاب ﷻ تعالى خصوصاً في العصور المتأخرة ، تلك التي استحوذ على الناس فيها الشح والحرص والتنافس على الدنيا والكثير من هؤلاء حفظ القرآن للمتاجرة به فاستكثروا وتأكلوا واسترزقوا به بما يتقاضونه على تلاوته من الأجور قليلة كانت أو كثيرة هذه الأجور ، وقد غفل هؤلاء عما قاله أهل العلم في أخذ الأجرة على القرآن ، وأداءً مني لأمانة النصح فإنني أثرت بيان أقوال العلماء في حكم

( ) سورة المزمل : الآية : 20 . 48

( ) الحديث أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ تحفة الأحوذى . ج 8 ، أبواب فضائل القرآن باب ما جاءني من قرأ حرفاً من القرآن ماله من الأجر ص 226 حديث رقم 2910 و الحديث صحيح ، قال عنه الترمذي بعد إيرادِهِ وهذا حديث حسن صحيح غريب ، ولقد صححه غير الترمذي وهو مما أنفرد الترمذي بإخراجه . 49

( ) الحديث رواه البخاري في صحيحه كتاب فضائل القرآن باب اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم كما في فتح الباري ج 9 ص 101 ، وأخرجه مسلم في كتاب العلم ج 5 باب النهي عن إتباع متشابه القرآن ص 523 - 524 . 50

( ) الحديث رواه البخاري بشرح فتح الباري ج 9 كتاب فضائل القرآن باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ص 74 ، وتحفة الأحوذى أبواب فضائل القرآن باب ما جاء في تعليم القرآن ص 222 . 51

أخذ الأجرة على قراءة القرآن حتى يكون المسلم – ولا سيما قراءة القرآن – على بصيرة وعلم بحكم ذلك وحينئذ يحمل كل امرئ تبعه نفسه ، فكل نفس بما كسبت رهينة ﴿ **وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا** ﴾<sup>(52)</sup> ، وفيما يلي أعرض لأقوال أهل العلم في حكم أخذ الأجرة على القرآن وأقول وبالله التوفيق :-

## أقوال العلماء في حكم أخذ الأجرة على القرآن

الأجرة على القرآن إما أن تكون على الرقية ، وإما أن تكون على التعليم ، وإما أن تكون على غير ذلك من القراءة فيما يسمى بالمآتم ، أو على المقابر ، وغير ذلك من صور أخذ الأجرة على القراءة ، وسنعرض للحديث عن ذلك بالتفصيل بحول ﴿ تعالى على النحو الآتي :-

### الأجرة على الرقية :-

الرقية كانت معروفة عند العرب في الجاهلية وكانوا يرقون ، كانت لهم رقي ، يرقى بعضهم بعضاً بها من العقرب ، أي من لدغها ، ومن العين ونحو ذلك ، لكن كانت رقاهم في كثير منها مشوبة بكلام فيه من الشرك ما فيه ، ومما يدل على أن الرقية كانت موجودة في الجاهلية حديث عوف بن مالك الأشجعي قال : كنا نرقي في الجاهلية ، فقلنا يا رسول ﴿ كيف ترى في ذلك ؟ فقال ﴿ [ أعرضوا علي رقاكم لا بأس بالرقي ما لم يكن فيه شرك ]

<sup>(53)</sup> ، فواضح من هذا الحديث أن الرقي كانت موجودة في الجاهلية وأنها كانت مشوبة بالشرك ، وأنهم لما سألوا الرسول ﴿ عن الرقي واستمرار العمل بها في الإسلام ، طلب منهم أولاً عرض ما عندهم عليه ليميز لهم الشرك من غيره ، فينهاهم عن الشرك ويقرهم على ما ليس فيه من الشرك شئ مما ينتفع الناس به بإذن ﴿ تعالى ، ودليل ما ذكرت حديث جابر رضي الله عنه أنه قال [ نهى رسول ﴿ عن الرقي فجاء آل عمرو بن حزم

( ) سورة العنكبوت : الآية : 45 .

( ) الحديث رواه مسلم بشرح النووي ج 14 كتاب الكب باب لا بأس بالرقي ما لم يكن فيه شرك حديث رقم 5696 .

إلى رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله ﷺ إنه كانت عندنا رقية نرقي بها من العقر ، وإنك نهيت عن الرقي ، قال فعرضوها عليه فقال [ ما أرى بأساً من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه ] (54) .  
 ففي هذا الحديث أنه ﷺ ينهي عما فيه شرك من الرقى ، وعلى هذا يحمل النهي الوارد في الحديث ، وأنه ﷺ يقر من الرقى ما ليس فيه شيء من الشرك بدليل أنهم لما عرضوا عليه ما عندهم من الرقى أقرهم عليه وأباحه قائلاً لهم عندما سمعه [ ما أرى بأساً ] مقررًا الانتفاع بما ليس فيه شيء من الشرك من الرقى ، وأكد ذلك بما قال في آخر الحديث [ ما أرى بأساً من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه ] (55) .

وهكذا نرى ونتبين من هذه الأحاديث جواز الرقية بما ليس فيه شرك مما كان موجوداً في الجاهلية أي بما أقره رسول الله ﷺ مما أخذه هو من كتاب الله تعالى كالفاتحة والمعوذات وغيرها مما فعله وأقر الناس عليه ، وكذلك بما أثر وثبت عنه من الأذكار والأدعية التي ثبت نسبتها إليه مما صح أو حسن من هذه الآثار ، فكل هذا جائز ومباح ومشروع ما دام النفع ، ويتحقق به الخير لعامة المسلمين ، وسواء أكان ذلك من العين أو النظرة ، أو الحمة ، أو لدغ العقرب ، وما في معناها ، والأحاديث في ذلك كثيرة منها :  
 ففي حديث عائشة عند مسلم قالت ( رخص رسول الله ﷺ لأهل بيت من الأنصار في الرقية من كل ذي حمة ) (56) . ، وفي حديث عائشة رضی الله عنها الآخر أنها قالت ( إن رسول الله ﷺ كان يأمرها أن تسترقي من العين ) (57) .

وفي حديث أنس عند مسلم كذلك قال ( رخص الله في الرقية من العين ، والحمة ، والنملة ) (58) .

( ) المصدر السابق باب استحباب الرقية من العقر والنملة والحمة والنظرة حديث رقم 5681.

( ) المصدر السابق حديث رقم 5693 .

( ) المصدر السابق حديث رقم 5681 .

( ) المصدر السابق حديث رقم 5684 .

( ) المصدر السابق حديث رقم 5688 ، ومعنى كلا : أنها : قروح أي جروح ودما مل تخرج في الجنب من الجسد أو في أي جزء من الجسد ، كما ذكر ذلك ابن حجر في الفتح ، الفتح ج 10 كتاب الطب باب الرقي والمعوذات .

ويجوز ويصح للمرء أن يرقى نفسه أو يرقيه غيره بما أثر من الرقى ، ودليل ذلك أن رسول ﷺ كان يرقى نفسه ، فلما اشتد به المرض كانت ترقيه عائشة رضی الله عنها كما جاء عند مسلم من حديثها، فعنها أنها قالت : ( كان رسول الله ﷺ إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث ، فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه وأمسح

عنه بيده رجاء بركتها )<sup>(59)</sup> ، وعند مسلم عنها أنها قالت ( كان رسول الله ﷺ إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات فلما مرض مرضه الذي مات فيه جعلت أنفث عليه وأمسح بيد نفسه لأنها كانت أعظم بركة من يدي )<sup>(60)</sup> .

إذا كانت الرقى جائزة شرعاً كما سبق بيانه ، فقد اشترط العلماء لذلك شروطاً نعرضها بإذن الله تعالى فنقول :-  
شروط الرقية :-

فيما سبق بينا شيوع الرقى لدى العرب في الجاهلية ومعرفتهم بها وممارستهم لها وأنهم كانوا يرقون من العقرب وغيرها من الأمراض الأخرى ، ثم جاء الإسلام وأقر منها ما كان خالياً من الشرك ، لما فيه من المنافع تعميماً وتحقيقاً لما فيه من الفوائد والمصالح لعامة الناس ، ولكي يسود خلق التعاون والتراحم بينهم .

وبناءً على ذلك كله وما أوردناه من الأحاديث الثابتة ما يؤكد ويقرر مشروعيتها ، ونود بعد ذلك أن نبين ما ذكره العلماء من الشروط اللازم توفرها وتحقيقها عند ممارسة الرقية ، وذلك على النحو التالي :

- 1- أن تكون بالقرآن الكريم كالفاتحة والمعوذات ، أو غيرها مما بينه الرسول ﷺ وأقر الناس عليه .
- 2- أن تكون بأسماء ﷻ وصفاته مما بينه الرسول ﷺ وأثر عنه من ذلك ، مما تثبت نسبته إليه صحة أو حسناً .
- 3- أن تكون كلمات الرقية باللغة العربية أو بما يعرف ويتضح معناه من غيرها .

4- أن يعتقد الراقي والمرقى أن الشافي في الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى ، وأن الرقية ما هي إلا سبب من أسباب الشفاء وأنها لا تؤثر بنفسها ولا بذاتها ، وإنما التأثير هو لله رب العالمين ، ذكر ذلك ابن حجر رحمه ﷻ تعالى عند شرح أحاديث الرقية فقال : " وقد أجمع العلماء على جواز الرقى عند

( ) المصدر السابق حديث رقم 5679 . 59

( ) المصدر السابق حديث رقم 5684 . 60



اجتماع ثلاثة شروط : أن تكون بكلام ٭ تعالى أو بأسمائه وصفاته ، وباللسان العربي ، أو بما يعرف من غيره ، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها ، بل بذات ٭ وصفاته ، واختلفوا في كونها شرطاً والراجح أنه لا بد من اعتبار الشروط المذكورة ” (61) .

ويضاف إلى هذه الشروط التي ذكرها ابن حجر شروط أخرى لا بد منها وهي :-

- 1- أن يكون الراقي ممن عُرفَ واشتُهر بين الناس بصلاحه وتقواه وذلك أن الرقى مبنها على الذكر والدعاء ، وإنما يتقبل ٭ من المتقين ، وإنه سبحانه وتعالى طيب لا يقبل إلا طيباً .
- 2- أن يكون من أهل العلم ، ولا سيما العلم بالسنة ، حتى يستطيع أن يميز بين الصحيح وغيره مما أثر عن الرسول ٭ في الرقية
- 3- إذا كان الذي يرقى امرأة فلا يخلو الراقي بها إذا كانت هي من غير محارمه ، لأن الخلوة بالأجنبية من النساء محرمة شرعاً ، ولأن الخلوة بغير المحارم ذريعة للانحراف والمفاسد فهي في أغلب الأحوال تفضي إلى الفتن التي لا تحمد عقباها ، والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ، وما خلا رجل بامرأة أجنبية عنه إلا وكان الشيطان ثالثهما ، ولقد وقع بسبب الخلوة المحرمة كثير من المفاسد والانحرافات .
- 4- أن لا تكون الرقية مهنة وحرفة للتكسب ، ولا تتخذ طريقاً لجمع المال والاسترزاق ، وإنما تكون بحسب الحاجة والضرورة ، وفي حدود قوله ٭ في الحديث السابق [ من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه ] .

فهذه أهم وأشهر شروط الرقية ذكرناها ليعم بها النفع وليكون المسلم على بينة وبصيرة من هذه الشروط .

هذا وإذا رقى الإنسان غيره فهل له أن يأخذ على ذلك أجراً أم لا يأخذ ؟ .

( ) فتح الباري ج 10 كتاب الطب باب الرقي بالمعوذات والقرآن ص 240 طبعة دار الكتب العلمية بيروت .

فيما يلي نوجز كلام العلماء في حكم أخذ الأجرة على الرقية ، وذلك على النحو التالي :-

## جواز أخذ الأجرة على الرقية

سبق أن ذكرنا أنه يباح للمرء أن يرقى نفسه وهذا هو المستحب وهو الأفضل والأولى ، وقد ذكرنا فيما سبق أن رسول ﷺ كان إذا اشتكى كان يرقى نفسه بالمعوذات كما في حديث السيدة عائشة رضی اللہ عنہا السابق ، وإذا تعذر على المرء أن يرقى نفسه فإنه يشرع ويباح لغيره أن يرقيه ، وأنه كذلك يباح ويشرع له أن يعطي الراقي على ذلك أجرة تكون عوضاً في مقابل تلك الرقية ، وأنه يباح للراقي ويشرع له أن يأخذ هذا الأجر إن قبله ورضى به ، ولا حرج على كل منهما في ذلك ، فإن الأجرة على الرقية مشروعة وجائزة ، ويكاد أن يكون ذلك محل اتفاق وإجماع بين العلماء .

ودليل هذا الجواز حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند البخاري ومسلم وهو عند البخاري بلفظ أتم مما عند مسلم ولفظ البخاري من حديث أبي سعيد رضي الله عنه قال ( انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها حتى نزلوا عليحي من أحياء العرب فاستضافوهم ، فأبوا أن يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شئ ولا ينفعه شيء ، فقال بعضهم : لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعله أن يكون عند بعضهم شيء فاتوهم فقالوا : يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ ، وسعينا له بكل شئ لا ينفعه ، فهل عندكم من شيء ؟ فقال بعضهم : نعم والله إني لأرقى ، ولكن والله لقد استضافناكم فلم تضيفونا فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً ، فصالحوهم على قطع من الغنم فانطلق يتفل عليه ويقراً الحمد لله رب العالمين ، فكانما نشط من عقال فانطلق يمشي وما به قلبه ، قال فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه فقال بعضهم أقسموا ، فقال الذي رقى لا تفعلوا حتى نأتي نبي ﷺ فنذكر له الذي كان فننظر ما يأمر فقدموا على رسول ﷺ فذكروا له ، فقال ( وَمَا يُدْرِيكَ أَنهَآ رُقِيَةٌ ؟ ثم قال : قَدْ أَصَبْتُمْ

أَقْسِمُوا وَاصْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا ( وضحك النبي 000 ) (62)

الحديث .  
وفي رواية أبي داود " من أين علمتم أنها رقية؟ أحسنتم، واضربوا لي معكم بسهم"  
وفي شأن أخذ الأجرة على الرقية وجواز ذلك ومشروعيته ما جاء في حديث ابن عباس عند البخاري في نفس قصة أبي سعيد ، وفيه أنه أخذ الأجرة على ذلك ، وكره ذلك أصحابه ، ولما قدموا المدينة قالوا : يا رسول الله أخذ عليك كتاب أجرأ فقال [ إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله ] (63) . الحديث .

ومن هذين الحديثين أخذ العلماء مشروعية الأجرة على الرقية وهذا محل اتفاق بينهم ، ولم يذكر عنه خلاف في ذلك فيما أعلم ذلك أن إقرار الرسول ﷺ لأبي سعيد ومن معه من أصحابه على أخذ الأجرة ، وطلبه منهم أن يقسموا له معهم ، وكذلك قوله في الحديث الثاني [ إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله ] كل هذا صريح في مشروعية الأجرة على الرقية وجواز ذلك ، وعبارات المحدثين شراح الحديث تدل على ذلك وتشير إليه ، ومن ذلك ما ذكره النووي عند شرح حديث أبي سعيد إذ قال (هذا تصريح بجواز أخذ الأجرة على الرقية بالفتحة والذكر ، وأنها حلال لا كراهة فيها) ، وكلام النووي هذا صحيح لا خلاف عليه ويدل عليه ويؤكد ما جاء في حديث أبي سعيد بروايته المختلفة ، وكذلك ما جاء في حديث ابن عباس رضى الله عنهما ثم ذكر الإمام النووي بعد ذلك كلام الأئمة في هذه المسألة مبيناً ومشيراً إلي أن جواز الأجرة على الرقية إنما هي محل اتفاق بين الأئمة ، والخلاف فقط إنما هو في التعليم ، ذكر ذلك بعد كلامه السابق في الرقية فقال : " 000 وكذا الأجرة على تعليم القرآن ، وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق وأبي ثور وآخرين من السلف ، ومن بعدهم ، ومنعها أبو حنيفة في تعليم القرآن ، وأجازها في الرقية ، وكلام النووي هذا يدل على أنه يشير إلي اتفاق الأئمة على جواز الأجرة

( ) الحديث رواه البخاري في صحيحه كتاب الإجارة باب ما يعطي في الرقية بفتحة الكتاب حديث رقم 5276 ، - وقلبة أي وجع - ورواه مسلم في كتاب الطب باب جواز أخذ الأجرة عن الرقية بالقرآن والأذكار حديث رقم 5697 ، وأخرجه البخاري في كتاب الطب باب النفث في الرقية ، وأخرجه أبو داود في كتاب الطب باب كيف الرقي حديث 3900 ، والترمذي في السنن - كتاب الطب حديث 2063 ، وابن ماجه في كتاب الطب برقم 2156 .

( ) الحديث رواه البخاري في فتح الباري ج 10 كتاب الطب باب الشروط في الرقية بفتحة الكتاب حديث رقم 5737 .

في الرقية ، واختلافهم في التعليم ، بدليل أنه استثنى أبا حنيفة في التعليم ، وضمه إليهم بعد ذلك في الرقية وذلك في قوله : ” ومنعها أبو حنيفة في التعليم ، وأجازها في الرقية <sup>(64)</sup> .

وجملة القول : أن الأجرة على الرقية مشروعة وجائزة ، ولا حرج فيها ، وذلك إذا استوفت شروطها التي ذكرناها والله تعالى أعلى وأعلم .  
نتقل بعد ذلك إلي بيان حكم الأجرة على التعليم فنقول وبالله تعالى التوفيق :

## حكم الأجرة على التعليم

أنزل الله تعالى في سورة البقرة الآية 178: ﴿وَمَا جَزَاءُ الْمُؤْتَمِرِينَ إِلاَّ أَن يَتَّخِذُوا فِيكُمْ حَرْبًا﴾<sup>(1)</sup> . فالتعليم واجب على من استوفى شروطه ، ولا يجوز أن يأخذ أجرًا عليه .  
وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأجرة على التعليم جائزة ، ولا حرج فيها ، وذلك إذا استوفت شروطها التي ذكرناها والله تعالى أعلى وأعلم .  
نتقل بعد ذلك إلي بيان حكم الأجرة على التعليم فنقول وبالله تعالى التوفيق :-

## قول المانعين :-

---

( ) شرح النووي علي مسلم ج 14 كتاب الطب باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار حديث رقم 5697 .  
وذكر ابن حجر رأي الحنفية في جواز الأجرة على الرقية وذلك في سياق حديثه عن منعهم إياها في التعليم فقال رحمه الله تعالى ( 000 وأجازوه في الرقية ) ثم قال بعد ذلك ( إلا أنهم أجازوه فيها لهذا الخبر يشيرون إلي إجازتهم في الرقية ، والخبر هم خبر ابن عباس الوارد في الرقية فتح الباري ج 4 كتاب الإجارة باب ما يعطي في الرقية بفاتحة الكتاب ص 571 - 572 حديث رقم 2276 طبعة دار الكتب العلمية بيروت .

ذكرنا فيما سبق عند الحديث عن الأجرة على الرقية اتفاق الأئمة على جواز إعطاء وأخذ الأجرة على الرقية بالقرآن الكريم ، وأنه لا حرج في ذلك ، لا على المعطي ولا على الآخذ ، وإنما الخلاف وقع فقط في أخذ الأجرة على التعليم ، فمنعها أبو حنيفة ، وأجازها الباقر من الأئمة ، ومعهم فريق من علماء الحديث من السلف ، ومن بعدهم ، وسنبين هذا فيما بعد ، ولقد ذكر الإمام النووي خلاف الأئمة هذا في الأجرة على التعليم مبيناً أن أبا حنيفة وأصحابه قد منعوا ذلك ، وأجازه باقي الأئمة ، ذكر ذلك في سياق كلامه عن الأجرة على الرقية فقال رحمه الله تعالى : ” ومنعها أبو حنيفة في تعليم القرآن وأجازها في الرقية ” (65) .

وكذلك ذكر ابن حجر رأي الحنفية في منع الأجرة على التعليم فقال رحمه الله تعالى في سياق حديثه عن الأجرة على التعليم : ” وخالف الحنفية فمنعوه في التعليم وأجازوه في الرقية كالدواء ، ثم ذكر ابن حجر تعليلاً الحنفية لمنع الأجرة على التعليم فقال : ” قالوا لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله ” (66) .

وقد استدل الحنفية بمنع الأجرة على التعليم وعدم جواز ذلك ، استدلو على هذا بأحاديث رويت عن الرسول ﷺ ، استدلو على هذا ما روته الإمامة في الأحكام الشرعية ، استدلو على هذا ما روته الإمامة في الأحكام الشرعية -:

1- ” قالوا لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله ” (66) .  
 وقد استدل الحنفية بمنع الأجرة على التعليم وعدم جواز ذلك ، استدلو على هذا بأحاديث رويت عن الرسول ﷺ ، استدلو على هذا ما روته الإمامة في الأحكام الشرعية ، استدلو على هذا ما روته الإمامة في الأحكام الشرعية -:

(67) ، وأخرجه الهيثمي أيضاً في كتاب التفسير من حديث ابن شبل ولفظه [ اقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا

( ) شرح النووي علي مسلم ج 14 كتاب الطب باب جواز أخذ الأجرة علي الرقية بالقرآن والأذكار حديث رقم 5697 ص 410 طبعة دار المؤيد بالرياض .

( ) فتح الباري ج 4 كتاب الإجارة باب ما يعطي في الرقية بفاتحة الكتاب حديث رقم 2276 ص 571-572 طبعة دار الكتب العلمية بيروت .

( ) مجمع الزوائد كتاب البيوع باب الأجرة علي تعليم القرآن وغير ذلك 118 / 4 - 117 .

تَجَفَّوْا عَنْهُ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ وَلَا تَسْتَكْثِرُوا بِهِ [ (68) ، ووثق الهيثمي أيضاً رجال سند هذا الحديث في هذه الرواية مما يدل على صحته أو على الأقل على حسنه ولا يقل أبداً عن مرتبة الحسن مما يجعله صالحاً للاحتجاج به في الحلال والحرام كما قال علماء الحديث .

-2 حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ [ (69) . أ.هـ .

-3 حديث المثني بن وائل قال ، أتيت عبد الله بن بشر فمسح رأسي ، ووضعت يدي على ذراعه فسأله رجل عن أجر المعلم فقال : ( دخل على رسول الله ﷺ )

-4 حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وهو عند ابن ماجه وأبي داود ، عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلَّمْتُ نَاسًا مِّنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْقُرْآنَ وَالْكِتَابَةَ. فَأَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْسًا. فَقُلْتُ: لَيْسَتْ بِمَالٍ. وَأَزِمِي عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهَا. فَقَالَ: ( إِنْ سَرَّكَ أَنْ تُطَوَّقَ بِهَا طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا ) (71) .

( ) المصدر السابق ج 7 كتاب التفسير باب : اقرؤوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه . 68  
 ( ) المصدر السابق ج 4 كتاب البيوع . 69  
 ( ) المصدر السابق حديث رقم 6450 . 70  
 ( ) سنن ابن ماجه ج 3 كتاب التجارات باب الأجر علي تعليم القرآن حديث رقم 2157 ، وأبو داود في كتاب البيوع باب في كسب المعلم رقم 3416 وقد صحح الألباني في هذا الحديث برقم 3416 ، يراجع صحيح

5- حديث أبي بن كعب وهو عند ابن ماجه كذلك وهو مما انفرد به عن أبي رضي الله عنه : ( عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ : عَلِمْتُ رَجُلًا الْقُرْآنَ فَأَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : ( إِنْ أَخَذْتَهَا أَخَذْتَ قَوْسًا مِنْ تَارِ ) (72) قَالَ كَعْبٌ فَرَدَدْتُهَا .

وذكر السندي في شرحه على سنن ابن ماجه أن أبا حنيفة استدل بحديث عبادة بن الصامت على تحريم أخذ الأجرة على القرآن فقال في سياق شرحه لهذا الحديث قوله : ” ( إِنْ سَرَّكَ 000 الخ ) دليل لمن يحرم أخذ الأجرة على القرآن ويكرهه وهو مذهب أبي حنيفة ” (73) .

لكن السندي ناقش ذلك مبيناً أن الاستدلال من هذا الحديث على التحريم لا يستقيم وسنبين ذلك فيما بعد .

ولقد رد الحنفية على حديث ابن عباس ( إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله ) بأنه في الرقية ، وهذا صحيح .

لكن الأحاديث الأخرى التي استدلوها بها علما التحريم وعدم جواز الأجرة على التعليم لا تسلم لهم وسنبين ذلك فيما بعد ، وهي تصلح لهم ولغيرهم في تحريم الأجرة على القرآن في غير الرقية والتعليم ، أي : في الماتم وغيرها .

ونخلص من هذا أن الحنفية يمنعون الأجرة علما التعليم ويحرمون ذلك ، وهي عندهم مكروهة كراهة تحريم كما ذكر السندي ، لكن المتأخرين منهم يرخصون في ذلك وسيأتي لذلك مزيد بيان عند الحديث عن جواز الأجرة على التعليم عند من يجوزون ذلك والله أعلم .

## قول المجوزين :-

بيننا فيما سبق قول من يمنع الأجرة على تعليم القرآن وهو أبو حنيفة كما ذكر النووي ، وابن حجر والسندي ، وذكرنا أدلته ،

سنن ابن ماجه للألباني ح 2 كتاب التجارات باب الأجر على تعليم القرآن وهو في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم 256 .

( ) سنن ابن ماجه ح 3 كتاب التجارات باب الأجرة على تعليم القرآن رقم 2158 وقد صحح الألباني هذا الحديث وذكره في الإرواء وفي السلسلة الصحيحة أحاديث البيوع صحيح وسنن ابن ماجه ح 2 كتاب التجارات باب الأجر على تعليم القرآن رقم 1765 .

( ) المصدر السابق سنن ابن ماجه ..

ونود بعد ذلك أن نذكر ونبين قول من يجوز ذلك ، ولقد سبق أن أشرنا إلي هذا عند الحديث عن جواز الأجرة على الرقية .

والذين يجوزون الأجرة على التعليم بالإضافة إلى الرقية - الذين يجوزون ذلك هم : المالكية والشافعية والحنابلة ، ذكر ذلك النووي ، وابن حجر ، وقال النووي في شرح حديث أبي سعيد : ” هذا تصريح بجواز أخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة والذكر ، وأنها حلال لا كراهة فيها ، وكذا الأجرة على تعليم القرآن ، وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، وآخرين من السلف ، ومن بعدهم ” ، وذكر مثل هذا ابن حجر وذكرناه عند الحديث عن الرقية ، وكذلك رخص في الأجرة علي التعليم المتأخرون من الحنفية ، ذكر ذلك السندي فقال عند شرح حديث عبادة بن الصامت ( إِنْ سَرَّكَ 000 الخ ) دليل لمن يحرم الأجرة على القرآن ويكرهه ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ورخص فيه المتأخرون من أهل مذهبه ” .

وقد استدل المجوزون للأجرة على التعليم بحديث الواهبة نفسها لرسول الله ﷺ وفيه أنه ﷺ زوجها لأحد أصحابه على ما معه من القرآن ، عندما سأله أن يزوجه إياه ، والحديث رواه البخاري في النكاح من حديث سهل بن سعد الساعدي قال : إني لفي القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ قامت امرأة فقالت: يا رسول الله، إنها قد وهبت نفسها لك، فر فيها رأيك، فلم يجبه شيئاً، ثم قامت فقالت: يا رسول الله ، إنها قد وهبت نفسها لك ، قَرَ فيها رأيك ، فلم يجبه شيئاً، ثم قامت الثالثة فقالت: إنها قد وهبت نفسها لك، فر فيها رأيك، فقام رجل فقال: يا رسول الله أنكحنيها ، وفي رواية ( إن لم يكن لك بها حاجة ) فقال ﷺ : (هل عندك من شيء ؟). قال : لا، قال: ( اذهب فاطلب ولو خاتماً من حديد ) ( وفي رواية التمس ) ثم جاء فقال: ما وجدت شيئاً ولا خاتم من حديد، فقال: (هل معك من القرآن شيء). قال: معي سورة كذا وسورة كذا، قال ( اذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن ) (74)

وهذا الحديث صريح في جعل تعليم القرآن عوضاً عن الصداق وقد كان الواجب عليه أن يدفع لها الصداق فأغناه قيامه بالتعليم عن دفع هذا الصداق ، فيصير بذلك كأنه أخذ الأجرة على التعليم ، ذكر ذلك ابن حجر عند شرح هذا الحديث .

( ) فتح الباري بشرح البخاري ج 9 كتاب النكاح باب التزوج علي القرآن وبغير صداق حديث رقم 5149 .



ولقد رد أصحاب هذا الرأي على أحاديث منع الأجرة على التعليم بأنها معارضة بحديث البخاري هذا ، وعند تعارض النصوص مع عدم إمكان الجمع والتوفيق يقدم ما في البخاري على غيره ، ومع هذا فإنه يمكن الجمع بينها على أن أحاديث المنع على التعليم ما جاء فيها من المال كان على سبيل الهدية لا الأجرة كما في حديث عبادة ، وأبي ، وأما ما صرح فيه بالأجرة فيقدم البخاري على غيره ، ثم بعد ذلك تبقى أحاديث المنع والنهي عن الأجرة في غير الرقية ، وفي غير التعليم ، والله تعالى أعلم .

## حكم الأجرة على غير الرقية والتعليم :-

بينما فيما سبق عند الحديث عن الأجرة على الرقية والتعليم أن ذلك جائز على الرقية والتعليم ، وذكرنا أدلة ذلك ونود أن نبين حكم أخذ الأجرة في غير التعليم والرقية كالمآثم وغيرها من المناسبات الأخرى .

هذا والأجرة على القرآن في غير الرقية والتعليم ، أي في المآثم وغيرها لا تجوز ، ولا يصح أخذها ، ويحرم ذلك ، دليل ذلك ما سقناه وما ذكرناه من كلام الأئمة في الأجرة على القرآن في الرقية والتعليم ، فإنه قد تبين وتأكد من كلامهم هناك أنهم يجوزون الأجرة في الرقية والتعليم فقط ، ويخصونها بذلك ، ولا سيما حديث ابن عباس رضي الله عنهما [ إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب ] [ ] فإنهم قد خصصوه بالرقية والتعليم ، ودليل التخصيص عند أحاديث النهي عن أخذ الأجرة والهدية ولقد ذكرنا فيها الكثير عن الحديث عن الأجرة على التعليم ، و نضيف إليها ما أخرجه الترمذي من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً أنه مر على قارئ يقرأ ثم سأل فاسترجع ثم قال : سمعت رسول [ ] يقول [ من قرأ القرآن فليسأل الله به فإنه سيحيى أقوام يقرؤون القرآن يسألون به الناس ] [ 75 ] .

وكذلك ما روي أن ابن مسعود رضي الله عنه قال ( سيحيى زمان يسأل الناس فيه بالقرآن فإذا سألوكم فلا تعطوهم ) [ 76 ] ذكره ابن حجر في الفتح وعزاه إلي أبي عبيد في فضائل القرآن وهذه الأحاديث في مجملها تحرم الأجرة على القرآن ، وذلك في غير الرقية أو التعليم ، وهذا فضلاً عن أن القراءة في المآثم لا تجوز شرعاً ، إذ إن إقامة المآثم محرمة شرعاً كما بينا ذلك عند الحديث عنها ، والأحاديث التي ذكرناها عند الحديث عن الأجرة على التعليم صريحة في النهي عن الاسترزاق والاستكثار والأكل بالقرآن ، إنها صريحة في ذلك ولا تقبل التأويل ، وهي ما بين الصحيح والحسن ، كما بينا ذلك ، وهي لذلك صالحة للاحتجاج بها .

ولقد ذهبنا إلي تحريم الأجرة على غير التعليم والرقية إعمالاً لجميع النصوص ، فما يبيح منها الأجرة على الرقية والتعليم نعمله

( ) الحديث رواه الترمذي أبواب فضائل القرآن باب 20 حديث رقم 3084 والحديث في مرتبة الحسن ، حسنه الترمذي وتويع عليه . 75

( ) الفتح ج 9 كتاب فضائل القرآن ، باب إثم من راعى بالقرآن أو تأكل به أو فخر به . 76

في موضعه وفي بابه ، وما يمنع من الأجرة منها وينهى عن ذلك  
نعمه في غير الرقى وفي غير التعليم ، حتى لا تتعارض أو تتناقض  
النصوص الواردة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإنه لا  
ينطق عن الهوى ، وقد علمه ربه سبحانه وتعالى ، ولا سيما إذا  
ثبتت نسبة هذه النصوص إليه صلى الله عليه وسلم .

والله تعالى أعلى وأعلم .

كتبه  
الشيخ الدكتور  
علي الشريف  
الأستاذ بجامعة الأزهر